SIBAWAYH Journal of Arabic Language and Education Vol.1 No.1 2020
eISSN 2716-5515 (45-62)

النص و الظواهر اللغوية قراءة في فكر ابن جني اللغوي

The text and linguistic phenomena through Ibn Jinni's linguistic thought

دكتور إبراهيم محمد أحمد الدسوقي

Ebrahim Mohammad Ahmad Eldesoky

Universiti Islam Antarabangsa Sultan Abdul Halim Mu'adzam Shah,
Kuala Ketil, Kedah, Malaysia
drebrahim@unishams.edu.my

Published: 18 June 2020

ملخص البحث:

قد تشتمل بعض النصوص على بعض الظواهر اللغوية، نحوية كانت أو صرفية، الموافقة أو المخالفة لما قال به النحاة، فيسمي النحاة الظاهرة النحوية المخالفة بالضرورة إذا كانت في نص شعري، وقد يصفها بعضهم بالخطأ ،حتى وإن وردت ليس في نص شعري لشاعر كبير فحسب، بل حتى وإن وردت في قراءة قرآنية. وقد وقف النحاة ،في الغالب الأعم، عند هذا الحد مكتفين بوصف مثل هذه الظواهر الموافقة أو المخالفة للقواعد النحوية، ولم يقوموا بتفسيرها تفسيرا يربطها بالنص، وهذا أمر غريب يحتاج إلى تفسير.

هذا ، ويسعى هذا البحث إلى وصف بعض الظواهر اللغوية المخالفة أوالموافقة للنص وتفسيرها تفسيرا يربط بينها وبين جانبها الدلالي في النص، مستمدا ذلك مما جاء في بعض كتب ابن جني رحمه الله، وليكشف كذلك ما إذا كان اللجوء للظواهر النحوية المخالفة هو من باب الضرورة اللغوية أو أنه ضرورة فنية يحتاج إليها النص. هذا وسوف يتبع هذا البحث المهج الوصفي التحليلي ويتوقع أن يكون من بين أهم نتائجه أن للظاهرة اللغوية المخالفة أو الموافقة دورا ليس بالقليل في تفسير النص، وقد أتى هذا البحث في تمهيد وثلاثة مباحث وخاتمة مفصلة للنتائج التي انتهى إليها البحث. أما المبحث الأول فجاء بعنوان: ابن جني، وأما المبحث الثاني فجاء بعنوان: الظواهر اللغوية بين النحاة والبلاغيين، وأما المبحث الثالث فجاء بعنوان: ابن جني و دور النص في تفسير الظواهر اللغوية.

الكلمات المفتاحية: النص، الظواهر، اللغوية، الضرورة. الموافقة، المخالفة.

Abstract

This research seeks to describe some of the language phenomenon if it is different or agree with the text. The explanation should be linked with its semantic aspect in the text. This is derived from some of the books of Ibn Jinni may god rest his soul a. And to reveal if the use of contrary grammatical phenomenon is a matter of linguistic necessity. This research came in the introduction, three chapters and conclusions as follows, the first chapter title is Ibn Jinni. The second chapter title is the linguistic phenomena between sculptors and rhetoricals. The third chapter title is Ibn Jinni and the role of the text in the interpretation of linguistic dahaler phenomena. This research with adopt the descriptive methodology.

Keywords: Text- Phenomenon- Linguistic- Necessity- Conformity

تمهيد:

لعله يحسن بنا في هذا المقام أن نؤكد على أننا نسعى في هذا البحث إلى أن يتكون لدى القارئ العربي بشكل عام والمتخصص في اللغة بشكل خاص "إحساس ملح بضرورة أن يكون للظواهر النحوية تفسير مرتبط بالنصوص سواء أكانت هذه الظواهر موافقة للقواعد أم مخالفة لها. وإذا كان للظواهر المخالفة تفسير نصي يتواءم مع السياق الواردة فيه، فإن هذا بدوره يعود على الظواهر الموافقة فينبه إليها ويدفع إلى تبين دورها كذلك، وكأن المخالفات في النص الأدبي تنبيه مستمر متصل إلى تحريك الأذهان لاستكشاف دور الاستعمال المألوف والمأنوس الذي يُفقد إلفه والاعتمادُ عليه الإحساس به والتنبهَ له. وبذلك يكتسب النحو قدرا أكبر من قدره في تقويم الألسنة وتمييز الصواب والخطأ، – مع عدم الغض، بطبيعة الحال من أهمية هذا الدور الأخير — ويعود له وجهه المشرق المُفتقَد وغايته العليا التي من أجلها يُطلَب ولها يُراد" (حماسة –2001)

المبحث الأول: ابن جني

مولده وحياته العلمية:

وُلِدَ ابن جِنِّي بكسر الجيم وتشديد النون وبعدها ياء. في الموصل (ابن خلكان –1900): قال المترجمون لابن جني إنه ولد قَبْل الثَّلاَثِيْنَ وَثَلاَثِمائَةٍ (الذهبي – 1985)، وقيل ولد قبل سنة ثلاثمائة من الهجرة، ولا يعينون مولده بعد هذا، غير أن بعض هؤلاء المترجمين ذكر أن وفاته كانت سنة 302 هـ، وقالوا كذلك: إنه توفي وهو في السبعين، فإذا أخذ بهذا وروعي أن وفاته كانت في سنة 392هـ (الذهبي – 1985)، فإن ولادته تكون في سنة 321 هـ أو في 322 هـ. (الذهبي – 1985)

حياته ونشأته:

هو الإِمَامُ العَرَبِيَّ، أَبُو الفَتْحِ عُثْمَانُ بنُ جِنِّي المَوْصِلِيُّ، النحوي المشهور، من أحذق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف، وصنّف في ذلك كتبا أبرّ بها على المتقدمين وأعجز المتأخرين، ولم يكن في شيء من علومه أكمل منه في التصريف ؛ كان إماماً في علم العربية، قرأ الأدب على الشيخ أبي علي الفارسي، وفارقه وقعد للإقراء بالموصل، فاجتاز بها شيخه أبو علي فرآه في حلقته والناس حوله يشتغلون عليه، فقال له "زبت وأنت حصرم"، فترك حلقته وتبعه ولازمه حتى تمهر.

ولَزِمَ أَبَا عَلِيٍّ الفَارِسِيَّ دَهْراً، وَسَافَرَ مَعَهُ حَتَّى بَرَعَ وَصَنَّفَ، وَسَكَنَ بَغْدَاد. (الذهبي -1985)، يقول الباحرزي: ليس لأحد من أئمة الأدب فى فتح المقفلات وشرح المشكلات ما له؛ ولا سيّما فى علم الإعراب. ومن وقف على مصنّفاته وقف على بعض صفاته. (ابن خلكان - 1900)، (الذهبي - 1985) (ياقوت - 1993):

مؤلفاته:

ولابن جني من التصانيف :

1- "الخصائص"
2- سر الصناعة
3- إِعرَابُ الحمَاسَة
4- المُحْتَسَبُ فِي الشواذِّ.
5- المنصف في شرح تصريف أبي عثمان المازني
6- التلقين في النحو "
7- "التعاقب"
8- "الكافي" في شرح القوافي " للأخفش"
9- "المذكر والمؤنث "
10- "المقصور والممدود "
11- "التمام في شرح شعر الهذليين "

12- "المنهج في اشتقاق أسماء شعراء الحماسة "

13- مختصر في العروض ومختصر في القوافي

14- "المسائل الخاطريات"

15- "التذكرة الأصبهانية"

16- "مختار تذكرة أبي علي الفارسي" وتهذيبها

17- "المقتضب" في المعتل العين

18- "اللمع"

19- "التنبيه"

20- "المهذب"

21- "التبصرة"

22- شرح ابن جني ديوان المتنبي وسماه الفسر. (ابن خلكان - 1900)، (الذهبي - 1985)

الفقيه و الشاعر:

لم يكن أبو الفتح ابن جني لغوياً فحسب بل كان الفَقِيْه، الشَّافِعِي، الشاعِر" صَاحِب (الدِّيْوَانِ) المَشْهُوْرِ. وَلِي القَضَاءَ فَحُمد فِيْهِ، وَكَانَ صَاحِبَ فُنُوْنٍ وَيدٍ طُولَى فِي برَاعَة الخطِّ. ورد نَيْسَابُوْر فِي صِباهُ فِي سَنَةِ سَبْعٍ وَثَلاَثِيْنَ، وَسَمِعَ الحَدِيْث. وَقَدْ أَبَانَ عَنْ علمٍ غَزِيْرٍ فِي كِتَاب (الوسَاطَة بَيْنَ المُتَنَبِّي وَخُصومه)، وَلِي قَضَاء الرَّيِّ مُدَّة. قَالَ الثَّعَالِبِيُّ: هُوَ فردُ الزَّمَان، وَنَادرَةُ الْفلك، وَإِنسَانُ حدقَةِ العِلْم، وَقُبَّةُ تَاج الأَدبِ، وَفَارسُ عَسْكَر الشِّعْرِ، يَجمع خطَّ ابْنِ مُقْلَة إِلَى نَثرِ الجَاحظ إِلَى نَظم البُحترِي. هُوَ صَاحِبُ الأَبيَات الفَائِقَة:

يَقُوْلُوْنَ لِي: فيـكَ انقبـاضٌ، وَإِنَّمَـا رأَوا رَجُلاً عَنْ موقفِ الذُّلِّ أَحجمَا

تلامذته:

الثمانيني:

هو أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني الضرير النحوي، شرح كتاب "اللمع" لابن جني شرحاً تاماً حسناً أجاد فيه، وانتفع بالاشتغال عليه جمعٌ كبير؛ وكان نحوياً فاضلاً، وأخذ عن الثمانيني الشريف أبو المعمر يحيى بن محمد بن طباطبا العلوي الحسيني، وشرح كتاب "اللمع" في التصريف لابن جني أيضاً **وَعَبْد السَّلاَمِ البَصْرِيّ** (ابن خلكان – 1900)، قال أبو العلاء المعري: حدثني عبد السلام البصري خازن دار العلم ببغداد وكان لي صديقاً صدوقاً، قال: كنت في مجلس أبي سعيد السيرافي وبعض أصحابه يقرأ عليه "إصلاح المنطق" لابن السكيت، فمضى بيت حميد بن ثور:

ومطوية الأقراب، أما نهارها ... فسبت، وأما ليلها فذميل فقال أبو سعيد "ومطوية" أصلحه بالخفض، ثم التفت إلينا فقال: هذه واو رب، فقلت: أطال الله بقاء القاضي، إن قبله ما يدل على الرفع، فقال: ما هو فقلت:

أتاك بي الله أنزل الهدى ... ونورُ وإسلامٌ عليك دليل ومطوية الأقراب ...

فعاد وأصلحه. (ابن خلكان –1900).

ومن تلامذته: أبو سعد البغدادي: كان نحويا أديبا حسن الخط، أخذ عن أبي الفتح ابن جنّي (ياقوت الحموي 1993).

وفاته:

تُوُفِّيَ أبو الفتح عثمان بن جني: فِي الثامن أو التاسع والعشرين من صَفَرٍ، سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَتِسْعِيْنَ وَثَلاَثِ مائَةٍ، وقيل وكانت وفاته ببغداد فى يوم الجمعة لليلتين بقيتا من صفر سنة اثنتين وسبعين وثلاثمائة. (ابن خلكان – 1900) وهو القائل:

فإن أصبح بلا نسب فعلمي في الورى نسبي
على أنــي أؤول إلى قــروم ســادة نجــب

قيـاصـرة إذا نـطقـوا أرمّ الدهر في الخـطب
ألاك دعـا النبيّ لهم كفى شـرفا دعـاء نبي

(ياقوت الحموي-1993)

ومن شيوخه:

أَحْمد بن مُحَمَّد أَبُو الْعَبَّاس النَّحْوِيّ الْموصِلِي. قَرَأَ عَلَيْهِ ابْن جني النَّحْو بالموصل وَقدم بغداد، وَأَقَام بهَا وَكَانَت لَهُ حَلقَة فِي جَامع الْمَنْصُور قَرِيبا من حَلقَة أبي حَامِد الأسفراييني وَله كتاب فِي تَعْلِيل وُجُوه الْقرَاءَات السَّبع الَّتِي جمعهَا أَبُو بكر ابْن مُجَاهِد (الصفدي- 200).

المبحث الثاني : الظواهر اللغوية في عيون النحاة.

اختلفت مواقف النحاة في النظر إلى " ظاهرة مخالفات الشعراء لبعض القواعد اللغوية ، بل تنبهوا إليها وأوْلَوها اهتماما خاصاً ... فقد كانوا على غاية من الصواب إذ نظروا للشعر على أنه موقع اضطرار، وموقف اعتذار- على حد تعبير بعضهم- ورأوا أن الشاعر في معالجته يلجأ إلى ارتكاب ما يعدونه مخالفات صرفية ونحوية ، وقد تسامحوا في بعض هذه المخالفات ، وسموها ضرورة شعرية ، واكتفوا بوصفها بهذه الصفة ، ولم يفسروها في ضوء السياق الشعري الخاص ، ورفضوا بعضها الآخر ورموه بالخطأ والغلط. (حماسة – 2001)، ولم يختلف موقف النحاة في النظر إلى مخالفات الشعراء للقواعد النحوية فحسب ، وإنما امتد ذلك إلى القراءات القرآنية التى خالفت القواعد النحوية كذلك ، فاختلفت مواقفهم منها بين واصف لها بالضرورة متى ما أتت على لسان الشعراء ،أو رافض لها واصف لها بالخطأ و الغلط،و إليك تفصيل ذلك: فهذا سيبويه يقف عند مخالفة الشاعر للقاعدة النحوية ،ويصف ذلك بالضرورة المسموح للشاعر بها متى اضطر لذلك ، فيقول في حديثه عن العطف بين الظاهر والمضمر :" وقد يجوز في الشعر أن تُشرك بين الظاهر والمضمر على المرفوع والمجرور، إذا اضطر الشاعر.

وجاز قمتَ أنت وزيدٌ، ولم يجز مررتُ بك أنت وزيدٍ؛ لأن الفعل يستغنى بالفاعل، والمضاف لا يستغنى بالمضاف إليه، لأنه بمنزلة التنوين. وقد يجوز في الشعر. قال الشاعر:

فاليومَ قرّبتَ تَهْجُونا وتشتمِنا ... فاذهبْ فما بك والأيامِ من عجبِ. (سيبويه -1988)

ويقول إمام النحاة في سياق حديثه عن كيفية جمع فاعل ، مذكرا ، ومؤنثا ، جمع تكسير :"

وإذا لحقت الهاء فاعلاً للتأنيث كسِّر على فواعل وذلك قولك: ضاربةٌ وضوارب وقواتل وخوارج. وكذلك إن كان صفة للمؤنث ولم تكن فيه هاء التأنيث، وذلك: حواسر وحوائض.

وإن كان فاعلٌ لغير الآدميين كسِّر على فواعل وإن كان المذكّر أيضاً؛ أنه لا يجوز فيه ما جاز في الآدميين: وذلك قولك: جمالٌ بوازل، وجمالٌ عواضه. وقد اضطر فقال في الرجال، وهو الفرزدق :

وإذا الرَّجال رَأَوْا يَزيدَ رأيتَهم ... خُضُعَ الرِّقاب نَوَاكِسَ الأبصار (سيبويه-1988)، ولم يذكر إمام النحاة السبب الذي جعل الفرزدق يجمع "فاعل" مذكرا على فواعل كما يجمع المؤنث، ولعل السبب، فيما أرى، في عدم تفسير إمام النحاة لمخالفة الفرزدق لهذه القاعدة الصرفية هو طبيعة المرحلة التي يكتب فيها وهي مرحلة التأصيل لعلم النحو والصرف، وهي مرحلة تهتم بوضع أصول هذا العلم وقواعده دون التطرق لشرح أسباب مخالفات الشعراء لها.

فإذا ذهبنا إلى القراءات القرآنية وموقف سيبويه والنحاة منها، وكيف تعاملوا معها، وهل اكتفوا بمجرد وصفها بالصواب أو الخطأ حين تخالف القاعدة النحوية، أو تجاوزوا ذلك وذكروا الأسباب، هذا إذا كانوا قد ذكروا أن القراءات القرآنية خالفت القواعد النحوية والصرفية، وهذا ما سيتضح فيما يلي إن شاء الله.

و يكفي في هذا السياق أن نقرر أن النحاة ، على المستوى النظري ، قد قالوا بالاستشهاد بالقرآن الكريم و قراءاته في قضايا النحو واللغة ، ووضعوا في ذلك أصلين. أما الأول، "فكل ما ورد أنه قريء به جاز الاحتجاج به في العربية، سواء كان متواترا، أم آحادا، أم شاذا، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياسا معلوما، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه." (السيوطي- 1989).

وأما الأصل الثاني فهو "أن اللغات-أي اللهجات، وهم يطلقون على ما نسميه الآن اللهجات: لغات -على اختلافها حجة. وقد عقد ابن جني، في خصائصه، لهذا باباً خاصاً قال فيه: "اعلم أن سعة القياس تبيح لهم ذلك ولا تحظره عليهم، ألا ترى أن لغة التميميين في ترك إعمال "ما" يقبلها القياس، ولغة الحجازيين في إعمالها كذلك؛ لأن لكل واحد من القومين ضربًا من القياس يؤخذ به ويخلد إلى مثله. وليس لك أن تردَّ إحدى اللغتين بصاحبتها؛ لأنها ليست أحق بذلك من رسيلتها. لكن غاية مالك في ذلك أن تتخيّر إحداهما فتقويها على أختها، وتعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها وأشد أنسابها. فأما ردّ إحداهما

بالأخرى فلا. أوَلا ترى إلى قول النبي –صلى الله عليه وسلم: "نزل القرآن بسبع لغات كلها كافٍ شافٍ". (ابن جني– 2004)، (مالك بن أنس–1421هـ) هذا حكم اللغتين إذا كانتا في الاستعمال والقياس متدانيتين، متراسلتين أو كالمتراسلتين. فأمَّا أن تَقِلَّ إحداهما جدًّا وتكثر الأخرى جدًّا، فإنك تأخذ بأوسعهما رواية وأقواهما قياسًا، ألا تراك لا تقول :

مررت بَكَ ولا المال لِكَ، قياسًا على قول قضاعة: المال لِه ومررت بَه، ولا تقول أكرمتُكِش ولا "أكرمتكِس" قياسًا على لغة من قال: مررت بكِش، وعجبت منكِس...

وكيف تصرفت الحال، فالناطق على قياس لغةٍ من "لغات العرب" مصيب غير مخطئ، وإن كان غير ما جاء به خيرًا منه. (حماسة –1996)، ويقول السيوطي مؤكدا اجماع النحاة على جواز الاستشهاد بالقراءات "وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشاذة لا أعلم فيه خلافا بين النحاة، وإن اختلف في الاحتجاج بها في الفقه." (السيوطي–1989).

هذا على المستوى النظري "أما من حيث التطبيق ، فإننا نجد أن كثيرا منهم أخذ يخطئ القراء، ويرميهم بالوهم، ويطعن على الرواية، ويضعف القراءة، ويرميها بالوهن وغير ذلك. وقد كان نحاة البصرة أول من حمل لواء هذه الحملة، وتبعهم نحاة الكوفة، ومنهم الكسائي والفراء الذي قال عن قراءة حمزة "وما أنتم بمصرخي" – بكسر الياء – قراءة حمزة وهم منه وقل من سلم منهم من الخطأ...ومهما يكن من أمر، فقد كثر تلحين النحاة للقراء، حتى بلغ حداً يقول معه المبرد: لو صليت خلف إمام يقرأ "وما أنتم بمصرخيّ" (مكرم، محتار–1988)، "واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ" لأخذت نعلي ومضيت"، وقد تكلم النحويون في الآية الأخيرة. فأما البصريون، فقال رؤساؤهم: هو لحن لا تحل القراءة به. وأما الكوفيون فقالوا: هو قبيح." (جماسة –2001) (القرطبي– 1964).

والبصريون لا يجيزون العطف على الضمير المجرور دون إعادة حرف الجر إلا في ضرورة الشعر مع ورود هذه الظاهرة في قراءة حمزة "واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام"، وقد احتج الكوفيون على جواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة حرف الجر بهذه الآية وفي كتب التفسير وكتب النحو مسائل كثيرة على هذا النحو. (ابن الأنباري –2003).

والغريب أن كثيرا من النحاة قد "خرجوا كثيرا من القراءات القرآنية على أبيات عدوها من ضرائر الشعر، وكان الواجب عليهم أن ينظروا إلى هذه الأبيات على أنها ليست من ضرورة الشعر لورود الظواهر التي

تشتمل عليها في أفصح نص وأبلغه وهو القرآن الكريم. ومن الأمثلة على ذلك قراءة أبي عمرو بن العلاء لقوله تعالى: "فتوبوا إلى بارئكم" (مكرم، محتار-1988).

بإسكان الهمزة وقوله تعالى"بلى ورسلنا لديهم يكتبون" (مكرم، محتار-1988) بإسكان اللام تخرج على قول جرير:

سيروا بني العم فالأهواز منزلكم ونهـر تيـرى فما تعرفكم العرب

(الجاحظ - 1423)

وقول امرئ القيس:

اليوم أشرب غير مستحقب إثـما مـن اللّـه ولا واغـل

(البغدادي- 1997)

وكان الأولى ألا يعد ما في هذين البيتين ضرورة لورود مثله في القراءة القرآنية عملا بالمبدأ الذي قرروه من جواز الاستشهاد بالقراءات متواترها وشاذها. (حماسة -1996).

وهذا **المبرد** يصف مخالفة الشاعر للقاعدة النحوية بالضرورة ولا يزيد على ذلك أكثر من قوله: إن ضَرُورَة الشّعْر ترد الْأَشْيَاء إِلَى أُصُولهَا، يقول: "وَزعم، يعني الخليل، أَن (إِمَّا) هَذِه إِنَّمَا هى (إِن) ضمت إِلَيْهَا (مَا) لهَذَا الْمَعْنى، وَلَا يجوز حذف (مَا) مِنْهَا إِلَّا أَن يضْطَر إِلَى ذَلِك شَاعِر، فَإِن اضْطر جَازَ الْحَذف، لِأَن ضَرُورَة الشّعْر ترد الْأَشْيَاء إِلَى أُصُولهَا، قَالَ:

لقد كذبتك نَفسك فاكذبنها ... فَإِن جزعا وَإِن إِجْمَال صَبر" (المبرد —د.ت).

ويقول عن حذف النون من بعض الحروف الناسخة" فأَمَّا (لَيْتَني) فَلَا يجوز حذف النُّون مِنْهَا إِلاَّ أَن يضطَّر شَاعِر، فيحذفها لأَنَّ الضَّرُورَة تردّ الأَشياءَ إِلى أُصولها" (المبرد —د.ت).

ولعل اللافت للنظر هنا هو عبارة المبرد "إن ضَرُورَة الشّعْر ترد الْأَشْيَاء إِلَى أُصُولهَا"، وهي عبارة رددها غير مرة في سياق حديثه عن الضرورة اللغوية، فهي تشير إلى أن الشاعر وإن خالف القاعدة، فقد عاد إلى الأصل.

ويقول: "قَالَ الله عز وَجل: {فَمن جَاءَهُ موعظة من ربه} (البقرة-275). وَقَالَ {وَأخذ الَّذين ظلمُوا الصَّيْحَة} (هود-67). وَقَالَ فى تَأْنِيث الْجمع: {وَقَالَتْ نِسْوَةٌ فى المدِينَةِ} (يوسف-30)؛ لِأَن الْإِخْبَار

لَيْسَ عَن وَاحِد فَإِن قَالَ: قَامَ جواريك صلح، وَلَو قَالَ: قَامَ جاريتك لم يجز ... وَلَو قَالَ فى الشّعْر: قَامَ جاريتك لصلح، وَلَيْسَ بِحسن حَتَّى تذكر بَينهمَا كلَاما، فَتَقول: قَامَ يَوْم كَذَا وَكَذَا جاريتك، وَلَا يجوز مثل هَذَا عندنَا فِي الْكَلَام" (المبرد –د.ت).

وهذا غيره يصف إدخال الألف واللام على الفعل بالشذوذ والخطأ إلا أن يكون ذلك ضرورة، فيقول معلقا على قول الشاعر:

ويَسْتَخْرِجُ اليَرْبُوعَ من نَافِقَائِهِ ومِنْ جُحْرِهِ بالشِّيخَةِ اليَتَقَصَّعُ

(ابن عصفور-1980)

فأدخل الألف واللام على الفعل، وأجمعنا على أن استعمال مثل هذا خطأ لشذوذه قياسًا واستعمالًا، فكذلك ههنا، وإنما جاء هذا لضرورة الشعر، والضرورة لا يقاس عليها، كما لو اضطر إلى قصر الممدود على أصلنا وأصلكم أو إلى مَدِّ المقصور على أصلكم، وعلى ذلك سائر الضرورات ولا يدل جوازه في الضرورة على جوازه في غير الضرورة" (ابن الأنباري-2003)، فوصف مخالفة الشاعر النحوية بالضرورة، غير أنه لم يذكر ما الذي اضطر الشاعر إلى تلك المخالفة، وهل كانت هناك ضرورة فنية دعت الشاعر إلى اللجوء إلى هذه المخالفة اللغوية.

وهذا الفراء يقول في سياق حديثه عن عدم جواز جمع ما أتى على صيغة منتهى الجموع: "ألا ترى أنك لا تَقُولُ: دراهمات، ولا دنانيرات، ولا مساجدات. وربما اضطُرَّ إِلَيْهِ الشاعر فجمعه. وليس يوجد فِي الكلام ما يَجوز فِي الشعر. قَالَ الشاعر: فهنّ يجمعن حدائِداتِها

فهذا من المرفوض إلا فِي الشعر. (الفراء –د.ت). هكذا يقف الفراء عند وصف مخالفة الشاعر للقاعدة النحوية بقوله إن ذلك ضرورة لغوية تجوز للشاعر، ولا تجوز لغيره دون التطرق لشرح الأسباب التي جعلت الشاعر يخالف القاعدة الصرفية، ولعلها طبيعة المرحلة كما ذكرت آنفا.

ويقول في سياق آخر: "ألا ترى أنك تَقُولُ: قد جعلت لنفسك كذا وكذا، ولا تَقُولُ: قد جعلت لك. وكل فعل أو خافض ذكرته من مكني عائد عَلَيْهِ مكنيًّا فاجعل مخفوضه الثاني بالنفس فنقول أنت لنفسك لا لغيرك، ثُمَّ تَقُولُ فِي المنصوب أنت قتلت نفسك وَفِي المرفوع أهلكتْكَ نفسُك ولا تَقُولُ أهْلَكتك.

وإنَّما أراد بإدخال النفس تفرقة ما بين نفس المتكلم وغيره. فإذا كَانَ الفعل واقعًا من مكنيّ عَلَى مكنيّ سواه لَمْ تُدخل النفس. تَقُولُ غلامك أهلك مالك ثُمَّ تكني عَن الغلام والمال فتقول: هُوَ أهلكه، ولا تَقُولُ: هُوَ أهلك نفسه وأنت تريدُ المال، وقد تقوله العرب فِي ظننت وأخواتها من رأيت وعلمت وحسبت فيقولون: أظنُّني قائِمًا، ووجدتُني صالِحًا لنقصانِهما وحاجتهما إلى خبر سوى الاسم. وربما اضطر الشاعر فقال: عدمتُني وفقدتُني فهو جائز، وإن كَانَ قليلًا قَالَ الشاعر...:

لقد كَانَ بي عَن ضَرَّتين عدِمتُني وعَمَا ألاقي منهما متَزحَزَح
هي الْغُول والسعلاة حَلْقي منهما مُخَدَّشُ ما فوق التراقي مكدَّح

(البغدادي –1997)

فيقف الفراء هنا أيضا عند وصف المخالفة بالضرورة التي تجوز للشاعر دون تفسير لها.

المبحث الثالث: ابن جني و دور النص في تفسير الظواهر اللغوية .

قد يخالف الشاعر القوي، صاحب السليقة اللغوية القوية وصاحب الفطرة السليمة، قديما أو حديثا، القاعدة النحوية، فهل يذهب الشاعر هذا المذهب مضطرا إليه أو أن النص هو الذي يدفعه لهذا المخالفات النحوية أو اللغوية.

وهل صحيح أن النص الشعري، ويقاس عليه غيره، يمكن أن يكون في حاجة إلى الإقدام على مثل هذه المخالفات وأن تكون ثمة روابط تربط بين الظاهرة النحوية وبين سياقها الدلالي في النص.

بعبارة أخرى هل يمكن أن تمثل بعض المخالفات اللغوية أو النحوية وسيلة للذهاب بالنص نحو الكمال وأن النص، لو سار مع القاعدة النحوية أو اللغوية في بعض المواقف لفقد جزءا من معناه؟ أو أن النص حين يذهب صاحبه هذا المذهب يفعله وهو ليس في حاجة إلى ارتكاب مثل هذه المخالفات النحوية أو اللغوية وكان بوسعه ألا يخالف القاعدة النحوية أو اللغوية.

لعلنا نجد شيئا من الإجابة عن هذه الأسئلة عند ابن جني حين يقول: "فمتى رأيت الشاعر قد ارتكب مثل هذه الضرورات على قبحها، وانخراق الأصول بها، فاعلم أن ذلك على ما جشمه منه وإن دلَّ من وجه على جوره وتعسفه، فإنه من وجه آخر مؤذِن بصياله وتخمطه، وليس بقاطع دليل على ضعف لغته، ولا قصوره عن اختياره الوجه الناطق بفصاحته. بل مَثَلُه في ذلك عندي مَثَلُ مُجرِى الجموح بلا لجام،

ووارد الحرب الضروس حاسرًا من غير احتشام. فهو وإن كان ملومًا في عنفه وتهالكه، فإنه مشهود له بشجاعته وفيض منته ألا تراه لا يجهل أن لو تكفر في سلاحه أو أعصم بلجام جواده لكان أقرب إلى النجاة وأبعد عن الملحاة؛ لكنه جشم ما جشمه على علمه بما يعقب اقتحام مثله إدلالًا بقوة طبعه ودلالة على شهامة نفسه... فكأنه لأنسه بعلم غرضه وسفور مراده لم يرتكب صعبًا، ولا جَشِم إلّا أمَما، وافق بذلك قابلًا له، أو صادف غير آنس به، إلا أنه هو قد استرسل واثقًا، وبنى الأمر على أن ليس ملتبسًا." (ابن جني –د.ت).

يقول الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف في سياق حديثه عن الشعر الحر والشعر القديم أو سمه كيف شئت، يقول: "وقد رأيت بعد أن درست، فيما سبق، الضرورة الشعرية في النح العربي، وتعرفت رأي النحويين القدماء في هذه القضية، وعالجت كثيرا من ظواهرها، – رأيت أن الشعر الحر، وقد تحرر من الالتزام بالقافية الموحدة في القصيدة، وتحرر من الالتزام بالعدد المحدد من التفعيلات في البيت تكثر فيه هذه الظواهر اللغوية التي عد أسلافنا ورودها في الشعر ضرورة، فنما لدي إحساس مبكر بأن ورود هذه الظواهر في الشعر ليس من الضرورة في شيء، أو بعبارة أخرى ليست ضرورة لغوية، نحوية كانت أو صرفية، ولكنها، إن صح التعبير، ضرورة فنية إذ يلجأ إليبها الشاعر لا عن عجز أو قصور ولكن عن قوة واقتدار. (حماسة –2001).

فالشاعر الذي يرتكب الضرورة ليس ضعيف اللغة أو عاجزا عن الإتيان بما ليس ضرورة،بل هو شاعر قوي الطبع، واثق بما يقول، وقد دفعه إلى ذلك إدلاله بقوته، واعتقاده أن ما ارتكبه مقبول من أبناء لغته وليس ملتبسا عليهم، ويشبهه ابن جني بالفارس الشجاع الذي يركب جواده بلا لجام ويُقدم على الحرب من غير أن يَدَّرع ثقةً بنفسه وبياناً لقوته. فمتى رأيت الشاعر قد ارتكب مثل هذه الضرورات على قبحها، وانخراق الأصول بها، فاعلم أن ذلك على ما جشمه منه وإن دلَّ من وجه على جوره وتعسفه، فإنه من وجه آخر مؤذِن بصياله وتخمطه، وليس بقاطع دليل على ضعف لغته، ولا قصوره عن اختياره الوجه الناطق بفصاحته. بل مثله في ذلك عندي مثل مجرى الجموح بلا لجام، ووارد الحرب الضروس حاسرًا من غير احتشام. فهو وإن كان ملومًا في عنفه وتهالكه، فإنه مشهود له بشجاعته وفيض منته؛ ألا تراه لا يجهل أن لو تكفر في سلاحه أو أعصم بلجام جواده لكان أقرب إلى النجاة وأبعد عن الملحاة؛ لكنه جشم ما جشمه على علمه بما يعقب اقتحام مثله إدلالًا بقوة طبعه ودلالة على شهامة نفسه... فكأنه لأنسه

بعلم غرضه وسفور مراده لم يرتكب صعبًا، ولا جشم إلّا أمما (1) وافق بذلك قابلًا له، أو صادف غير آنس به, إلا أنه هو (2) قد استرسل واثقًا، وبنى الأمر على أن ليس ملتبسًا. (ابن جني –د.ت).

إن هذه القفزة الرائعة في فكر ابن جني كانت في حاجة فحسب إلى بعض التطبيقات التي تكشف لنا كيف يكون ارتكاب الضرورة دلالة وفيضَ مُنَّةٍ. وإذا كان كثير من النحويين قد نظروا لهذه المخالفات على أنها مآزق يضطر إليها الشاعر، فإن ابن جني رأى لها وجها آخر يكون معها الشاعر بعيدا عن أن يرمى بضعف اللغة أو يتهم بالقصور عن اختيار الوجه الناطق بالفصاحة. غير أن ابن جني مع هذا الدفاع المعجب يقول عن الضرورة إنها قبيحة تنخرق بها الأصول، وقد كانت هذه النظرة الأخيرة شائعة لدى النحويين جميعا، ونجدهم قد عدوا ما جاء في الشعر موافقا لبعض اللهجات ضرورة، وما جاء موافقا لبعض القراءات القرآنية كذلك، فكيف إذا جاء الشاعر بمبتكر قياسي أو غير قياسي، أو جاء بصوغ قياسي خاطئ (حماسة –2001).

فإذا ذهبنا لنرى كيف يكون الخروج عن القاعدة جزءا من دلالة النص لا يتم النص إلا به فمن "ذلك قراءة الحسن أيضًا: "سَأُورِيكُمْ دَارَ الْفَاسِقِينَ" [الأعراف/145].

قال أبو الفتح: ظاهر هذه القراءة مردود؛ لأنه سأُفْعِلُكم من رأيتُ، وأصله: سَأُرْئِيكُم، ثم خففت الهمزة بحذفها وإلقاء حركتها على الراء، فصارت سأُريكم. قالوا: وإذن لا وجه لها، ونحو من هذا قراءته أيضًا: "ولا أَدْرَأْتُكُم به"، إلا أن له وجهًا ما، هو أن يكون أراد: "سأُرِيكم" ثم أشبع ضمة الهمزة فأنشأ عنها واوًا، فصارت "سَأُورِيكم".

وقد جاء من هذا الإشباع الذي تنشأ عنه الحروف شيء صالح نثرًا ونظمًا، فمن المنثور قولهم: بينا زيد قائم جاء عمرو، إنما يراد بين أوقات زيد قائم جاء فلان، فأشبع الفتحة فأنشأ عنها ألفًا." (ابن جني – 1999).

ويقول في تأويل هذه القراءة نفسها" أراد: سأُرِيكم وأشبع ضمة الهمزة فأنشأ عنها واوًا، وهو أبو سعيد، والمأثور من فصاحته ومتعالَم قوة إعرابه وعربيته! فهذا مع ما فيه من نظائره أمثل من أن يُتلقي بالرد صِرفًا غير منظور له ولا مسعيٍّ في إقامته. **وزاد في احتمال الواو في هذا الموضع أنه موضع وعيد وإغلاظ، فمُكن الصوت فيه وزاد إشباعه واعتماده، فأُلحقت الواو فيه** لما ذكرنا (ابن جني –1999).

" وقال الآخر:

يا دار هند عفت إلا أثافيها

...كان أبو العباس يذهب إلى أن إسكان هذه الياء في موضع النصب من أحسن الضرورات؛ وذلك لأن الألف في الأحوال كلها، فكذلك جعلت هذه، ثم شبهت الواو في ذلك بالياء، فقال الأخطل:

إذا شئت أن تلهو ببعض حديثها نزلن، وأنزلن القطين المولَّدا

وقال الآخر:

فما سوَّدتني عامر عن وراثة أبى الله أن أسمو بأم ولا أب

فعلى ذلك ينبغي أن تحمل قراءة الحسن: "أو يعفُو الذي" بإسكان الواو (ابن جني –1999).

ولعل إسكان الياء مع الألف الساكنة في أثافيها والعدول عن تحريك الياء بالنصب يناسب تلك الحالة من الفناء التي صارت إليها الدار.

ومن ذلك قراءة علي بن أبي طالب وابن مسعود "رضي الله عنهما" ويحي والأعمش: "يَا مَالِ".

قال أبو الفتح: هذا المذهب المألوف في الترخيم، إلا أن فيه في هذا الموضع سرا جديدا، **وذلك أنهم – لعظم ما هم عليه – ضعفت قواهم، وذلت أنفسهم، وصغر كلامهم؛ فكان هذا من مواضع الاختصار ضرورة عليه، ووقوفا دون تجاوزه إلى ما يستعمله المالك لقوله، القادر على التصرف في منطقه.** (ابن جني –1999).

يقول أبو الفتح ابن جني: "أما قراءة الحسن: "أَنْبِهِمْ" كأعطهم، فعلى إبدال الهمزة ياء على أنه يقول: أَنْبَيْتُ كأَعْطَيْتُ، وهذا ضعيف في اللغة؛ لأنه بدل لا تخفيف، والبدل عندنا لا يجوز إلا في ضرورة الشعر... وقد يجوز عندي في قراءة الحسن –رحمه الله– هذه أن يكون أراد "أَنبهم" كقراءته في الأخرى، إلا أنه أشبع الكسرة فأنشأ عنها ياء، فقال: "أَنْبِيهم"، كما قد يجوز ذلك في قوله: "أَلَم يَأْتِيَك"؛ فإنه أشبع الكسرة فمطها، فبلغت ياء، وعليه الرواية الأخرى التي ذكرها أبو الحسن وهي قوله: "أَلَمْ يَأْتِك"، وعليه أيضًا ما وجه بعضهم قوله:

كأن لم ترا قبلي أسيرًا يمانيا قال: أراد لم ترَ، ثم أشبع الفتحة فأنشا عنها ألفًا. (ابن جني –1999).
فإن نظرنا إلى هذه الأف في "ترا" وهو في موضع جزم، وقد أولها النحاة حتى لا يقال كيف يبقي الشاعر الفعل المضارع مرفوعا وهو في موضع جزم، إذا نظرنا إلى هذه الألف وجدنا الشاعر إنما أبقى علي الألف هنا لضرورة فنية، لا لضرورة شعرية بالمعنى المفهوم عند علماء النحو واللغة؛ ذلك لأن هذه الألف التي أبقى عليها أراد أن يصل من خلالها إلى الاستهانة بتلك المرأة الشيخة التي بلغت من الكبر عتيا ورأت الكثير في حياتها الطويلة، وهي من قبيلة عدوه، فكأن قبيلتها لم تأسر يمانيا من قبل، فلم تر هي ذلك في حياتها الطويلة. هذا الحياة الطويلة تشير إليها هذا الألف التي أبقى عليها الشاعر تماما كما تشير كلمة شيخة وتؤكد ذلك المعنى.

الخاتمة والنتائج

1- تحتاج كثير من الظواهر اللغوية، الموافقة أو المخالفة لما قال به النحاة، نحوية كانت أو صرفية، سواء أكانت في نص شعري أم في نص أدبي أو حتى في قراءة من القراءات القرآنية إلى إعادة قراءة للبحث عن المغزى الدلالي الذى يضاف إلى النص إذا ما قمنا بتفسير هذه المخالفات النحوية أو الصرفية تفسيرا يربطها بالنص.

2- عند قراءة بعض النصوص الشعرية التي وردت بها مخالفات نحوية أو صرفية وجدنا كثيرا من هذه النصوص تُفسر تفسيرا قويا يجعل من هذا المخالفات سندا يتكئ عليه النص في إبراز معناه وغايته.

3- عند قراءة بعض النصوص في القراءات القرآنية، التي وردت بها قواعد تتعارض مع ما قال به النحاة أو الصرفيون، وجدنا بعض هذه النصوص التي وقفنا عندها تُفسر، مع هذه المخالفة لما قال به النحاة، تفسيرا قويا يضيف إلى الآية معنى جديدا ويزيد المعنى الأصلي وضوحا..

المصادر والمراجع

-البغدادي، (1418هـ/1997م) خزانة الأدب ولب لباب لسان العربن عبد القادر بن عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الرابعة.

-الجاحظ،(1423هـ)، البيان والتبيين، عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ، دار ومكتبة الهلال، بيروت.

- ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي، الخصائص، (1420هـ/1999م)، الهيئة المصرية العامة للكتاب ط4.ة المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

- ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم ابن أبي بكر البرمكي الإربلي، دار صادر – بيروت.

- الذهبي (1405هـ/1985م)، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة.

- ابن الأنباري، (1424هـ/2003م)، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية.

-سيبويه، (1408هـ/1988م)، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، مكتبة الخانجي، القاهرة.

-السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، (1409هـ/1989م)، الاقتراح في أصول النحو وجدله، دار القلم، دمشق.

-د. عبد العال سالم مكرم ود. أحمد مختار عمر، (1408هـ/1988م)، معجم القراءات القرآنية، والنساء/1، قراءة حمزة وإبراهيم النخعي وغيرهما معجم القراءات القرآنية، د.عبد العال سالم مكرم ود. أحمد مختار عمر.

- ابن عصفور علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف، (1980م)

ضرائر الشِّعْر، دار الأندلس للطباعة.

-علي بن الحسن بن علي بن أبي الطيب الباخرزي، أبو الحسن، (1414هـ) دمية القصر وعصرة أهل العصر، دار الجيل، بيروت.

- (المبرد) حمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المقتضب، المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة. الناشر: عالم الكتب – بيروت.

- دكتور محمد حماسة عبد اللطيف، (1996م) لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية، دار الشروق، (ص17).

- دكتور محمد حماسة عبد اللطيف، (2001م)، ظواهر نحوية في الشعر الحر دراسة نصية في شعر صلاح عبد الصبور، دار غريب.

- مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني، (1425 هـ) الموطأ، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية - أبو ظبي – الإمارات.

- (الفراء) أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور، معاني القرآن، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر.

-(القرطبي)محمد ابن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين، (1384هـ/ 1964م)، الجامع لأحكام القرآن ،تفسير القرطبي، دار الكتب المصرية – القاهرة.

-(ياقوت الحموي) بن عبد الله الرومي الحموي، (1414هـ/1993م)، معجم الأدباء، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، شهاب الدين أبو عبد الله، دار الغرب الإسلامي، بيروت.